155 سلسلة محاضرات الإمارات

الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

ألفارو دو فاسكونسيلوس



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

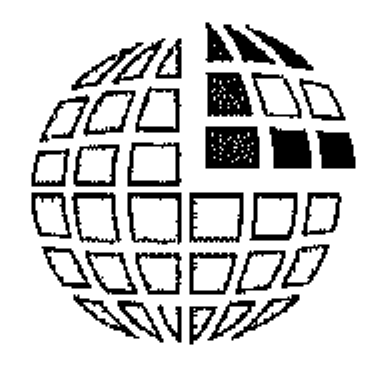
رئيس التحرير **راشد سعيد الشامسي**

سلسلة محاضرات الإمارات

- 155 -

الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

ألفارو دو فاسكونسيلوس



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ المحاضرة لا يعبِّر بالضـرورة عن وجهة نظر المركز

أُلقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 1 حزيران/ يونيو 2011

الطبعة الأولى 2013

ISSN 1682-122X

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-639-1

النسخة الإلكترونيـة ISBN 978-9948-14-640-7

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

ربما كان موضوع الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني أولى محاولات المجتمع الأوروبي لبناء سياسة خارجية مشتركة. ففي حزيران/ يونيو عام 1980، وقّع الأعضاء التسعة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)[1] آنذاك إعلاناً مشتركاً (إعلان البندقية) اشتمل على حق الشعب الفلسطيني في الحكم الذاتي، كما اعترف الإعلان بمنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) مشاركاً شرعياً في مبادرات السلام.

وقد كان إعلان البندقية مبنياً على قراري مجلس الأمن 242 و338، وجاء فيه:

> ... أن المبدأين المقبولين عالمياً من المجتمع الدولي هما: حق جميع دول المنطقة في الوجود والأمن، بما فيها إسرائيل، وحق جميع الشعوب في الحصول على العدالة، ما يعني ضمناً الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[2]

ولا تزال بعض المبادئ التي تمّ تسليط الضوء عليها آنذاك في صلب المقترحات المطروحة حول حل الدولتين، وخاصة تلك المتعلقة بالحاجة إلى إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، والحاجة إلى تقاسم القدس والحيلولة دون وقوع محاولات لتغيير الجنسية المزدوجة للمدينة. كما اشتمل الإعلان على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة، ومطالبتها بالتنازل

عن سيطرتها على الأراضي التي احتلتها في حرب عام 1967، واستنكار إنشاء المستوطنات كونها تمثل «عقبة خطرة أمام عملية السلام».

الاعتراف الأوروبي بأن إيجاد حل للقضية الفلسطينية يسوّغ إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، يُعدُّ أمراً في غاية الأهمية، كما ينمّ عن بصيرة ثاقبة؛ إذ إنه لا يمكن أن تُسفر مفاوضات إسرائيل مع جارة أخرى كمصر أو سوريا عن حل دون مشاركة الجانب الفلسطيني. وقد اعترف الأوروبيون كذلك بأن أي عملية سلام تجمع بين الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، تتطلب ضماناً بأن يقوم المجتمع الدولي بنشر قوات لحفظ السلام.[3]

كما شكّل إعلان البندقية بداية علاقة قوية تربط أوروبا بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت أوروبا، بمرور الوقت، وسيطاً متميزاً، وإلى حد ما الوسيط الوحيد. وقد وجد (الرئيس الفلسطيني الراحل) ياسر عرفات في أوروبا شريكاً موثوقاً به - وهذه الشراكة تطورت أيضاً مع الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض - وشاركت حركة فتح في مؤتمر الاشتراكية الدولية، ومُنحت صفة عضو مراقب فيها عام 1996؛[4] ما أدى إلى تعرّفها إلى أحزاب اشتراكية أوروبية عدة وتعرّف الرئيس عرفات إلى عدد كبير من القادة الأوروبيين.

لا تزال المبادئ التي حددها الأوروبيون في البندقية من أجل التوصل إلى سلام شامل تمثل الموقف الأوروبي الرسمي الذي لم يتغير، في جزء كبير منه، على مستوى الإعلان، والذي أصبح كذلك، مع مرور الوقت، الموقف

الأمريكي – ولاسيما المبادئ ذاتها الشبيهة بمعايير كلينتون للحل الدائم التي وُضعت في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2000. ولقد تمّ تكرار هذا الموقف الأوروبي بصورة منتظمة في وثائق أوروبية مختلفة؛ مثل البيان التالي الذي صدر عام 2009 عن خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن:

لا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو إلى الاستئناف العاجل لمفاوضات من شأنها أن تسفر، ضمن إطار زمني متفق عليه، عن حل الدولتين الذي يستند إلى قيام دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية، ومجاورة، وقادرة على الحياة، تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. ولن يعترف الاتحاد بأي تغيّرات على الحدود قبل (حرب) عام 1967، بما فيها القدس، عدا تلك التي تمّ الاتفاق عليها من قِبل جميع الأطراف. ولتحقيق السلام بحق، ينبغي أن تسفر المفاوضات عن حل لوضع القدس بصفتها العاصمة المستقبلية لدولتين (اثنتين). كما سيواصل الاتحاد الأوروبي، مع اللجنة الرباعية الدولية وشركائه العرب، الانخراط في العمل عن كثب مع الأطراف ودعمهم في المفاوضات. وسيواصل كذلك دعوته إلى فتح المعابر بصورة فورية، ومستمرة، وغير مشروطة للسماح بتدفق المساعدات الإنسانية، والسلع التجارية، والأشخاص من قطاع غزة وإليها. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعمه التام لتنفيذ خطة حكومة السلطة الفلسطينية: "فلسطين: نهاية الاحتلال، وتأسيس الدولة"، باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق هذه الغاية، وسيعمل على تعزيز الدعم الدولي المقدم لهذه الخطة. كما أنه على استعداد للمساهمة بقوة في ترتيبات ما بعد الصراع، الهادفة إلى ضمان ديمومة اتفاقيات السلام، وسيواصل العمل على تقديم مساهماته فيما يخص بناء الدولة، والقضايا الإقليمية، واللاجئين، والأمن، والقدس.[5]

وقد جاء في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية عام 2003[6] إعلان صريح بأن «الصراع العربي-الإسرائيلي يشكل أولوية استراتيجية لأوروبا». فمادام الصراع من دون حل، «فستكون هناك فرصة ضئيلة للتعامل مع المشكلات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. لذا، ينبغي للاتحاد الأوروبي الاستمرار في العمل على المشكلة، وتخصيص موارد لها إلى حين إيجاد حل لها». وبالفعل، لم يلقَ موضوع منفرد على الأجندة الدولية هذا القدر من المشاركة الأوروبية المستمرة والكبيرة، بما فيها القدر الهائل من الدبلوماسية المكوكية من جانب القادة الأوروبيين الرئيسيين، مثل موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي. وقد ظلت سياسة الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، في جزء كبير منها، رهينة ذلك الصراع – برغم المساعي الحثيثة للحيلولة دون ذلك – كونها تهدف إلى إيجاد إطار متعدد الأطراف للتعاون فيما بين دول البحر الأبيض المتوسط؛ بما فيها إسرائيل، والدول العربية، والسلطة الفلسطينية، من خلال الشراكة الأورومتوسطية (عملية برشلونة) التي أطلقت عام 1995. وعمل الاتحاد على إحلال عملية برشلونة عام 2008 محل الشراكة الأورومتوسطية التي شُلّت نتيجة عدم إحراز تقدم في عملية السلام.

وقد تم إضعاف هذا الموقف العام بعد عام 2006 بالاصطفاف مع الموقف الأمريكي – ولاسيما عبر إطار عمل اللجنة الرباعية الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط – ما جعل الموقف الأوروبي أقل تميزاً واستقلالية، لدرجة الخلط بين دور رئيس الوزراء البريطاني توني بلير كمبعوث خاص للجنة الرباعية، ودور الاتحاد الأوروبي برغم أن مواقف الاتحاد تختلف تماماً عن مواقف اللجنة الرباعية.

وعلى أي حال، في أثناء الرئاسة السويدية للمجلس الأوروبي، اتفقت الدول الأعضاء على تجديد الالتزام بتحقيق تسوية شاملة للصراع الإسرائيلي-العربي، بناءً على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام.[7] ودعا القادة الأوروبيون الحكومة الإسرائيلية إلى الالتزام القاطع بحل الدولتين، وحثوا الطرفين على استئناف مفاوضات السلام، مع احترام الاتفاقات والتفاهمات السابقة. كما أعلن المجلس صراحة عن قلقه البالغ إزاء عمليات الطرد وهدم المنازل التي تتم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وحث الحكومة الإسرائيلية على الوقف الفوري لأنشطتها الاستيطانية، ومنها تلك الجارية في القدس الشرقية، وتفكيك البؤر الاستيطانية التي شُيدت منذ آذار/ مارس 2001، مكرراً أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأنها تشكل عقبة في طريق السلام. وكان مما خفف هذا الموقف الواضح كلية، توصل معظم دول الاتحاد الأوروبي إلى تسوية مع بقية دول الاتحاد المعارضة للإشارة إلى القدس الشرقية على أنها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية.[8] وعوضاً من ذلك، دعا الوزراء إلى إجراء مفاوضات لتسوية وضع القدس الشرقية، وتوخي أن تكون المدينة عاصمة لإسرائيل وأي دولة فلسطينية مستقبلية. حتى إن كان الإجماع أضعف من عام 1980، فإن بقاءه يصبح أكثر استثنائية عند الأخذ في الحسبان غياب موقف أوروبي مشترك، ووجود اختلافات جوهرية في الآراء تجاه تنفيذ سياسة حل الدولتين التي يطالب بها الأوروبيون، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام الصارم بمعاقبة إسرائيل أو التنديد بها بشدة، ولاسيما في ضوء التحفظ الألماني على معارضة إسرائيل بسبب عقدة الذنب إزاء المحرقة اليهودية (الهولوكوست).

المأزق المزدوج الذي يعيشه المفكرون الأوروبيون

شكّلت القضية الفلسطينية عنصراً راسخاً في السجال الأوروبي منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وهي تظهر في السياق اليهودي على أنها مشكلة أوروبية أقدم بكثير. وعرّف جان بول سارتر، مؤلف دراسة معروفة حول جذور اللاسامية، المأزق الذي يعيشه العديد من المثقفين في أوروبا وفق هذه العبارة: «قلبي مع إسرائيل، وعقلي مع فلسطين». ولقد كان من الصعب على مثقفي ما بعد الحرب اتخاذ موقف علني من التنديد بإسرائيل، وهو الأمر الذي وصفه بيار بورديو بـ «أصعب قضايا عصرنا الحالي وأكثرها مأساوية؛ إذ كيف لنا أن نختار بين ضحايا عنف عنصري وضحايا هؤلاء الضحايا؟».[9] ويجد العديد من المثقفين الأوروبيين أنفسهم ممزَّقين بين الحاجة إلى التفكير بالشعور المضاعف بالذنب الأوروبي حيال المحرقة اليهودية والحاجة إلى قيام دولة فلسطينية. ومن الصعب بالنسبة إليهم اتخاذ موقف راديكالي من هذه المسألة، الذي سوف يحققه على نحو مثالي حل الدولتين. وهم يحاولون التوفيق بين الحاجتين.

ولكن، ثمة تطورات حصلت على مرّ السنين، فقد أصبح رأي العديد من المثقفين أقرب إلى الرأي العام الأوروبي. ففي 4 كانون الثاني/ يناير 2002، نشر إدجار موران (بالتعاون مع سامي ناير ودانيال ساليناف) مقالاً بعنوان «إسرائيل-فلسطين: السرطان»،[10] وهو ما أثار جدلاً خلافياً ورهيباً، وإجراءات قضائية كذلك.[11]

ينتقد التيار الثقافي الأوروبي الرئيسي إسرائيل لإنكارها حقوق الشعب الفلسطيني، فيما يرفض بقوة جميع الحجج التي تستخف بالجرائم الشنيعة المرتكبة بحق اليهود في الماضي. ويحدد جاك دريدا، الفيلسوف الفرنسي الشهير من أصول جزائرية، موقفه بقوله: «أرغب في الإعراب فوراً عن تضامني مع جميع الذين يؤيدون، على هذه الأرض، وضع حد لأعمال العنف، ويُدينون الجرائم الإرهابية والسياسات القمعية للشرطة والقوات العسكرية، ويؤيدون كذلك انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة والاعتراف بحق الفلسطينيين في اختيار ممثليهم في المفاوضات، الأمر الذي يُعدُّ أساسياً الآن أكثر من أي وقت مضى». وفي مقابلة أجريت معه في وقت لاحق، أصر بأنه «ليس متفقاً مع التوجهات المناهضة لليهود».[12] ولا يتعارض هذا الموقف، الذي يشكّل التوجه الأوروبي الأساسي، مع الدعم الشامل لقيام الدولة الفلسطينية، بل على العكس فإنه يضفي عليه شرعية قوية، وفقاً للأساس الذي يقوم عليه الاتحاد الأوروبي والمتمثل في إبطال جميع أشكال معاداة السامية.

الرأي العام الأوروبي أقرب إلى الفلسطينيين

تؤكد استطلاعات الرأي العام بأن التصور العام الأوروبي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن مبادئ إعلان البندقية.[13] فالأوروبيون يعتقدون أن أخطر عقبة في طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط هي عدم رغبة كلا الجانبين في التوصل إلى حل وسط، وذلك بسبب القمع الإسرائيلي للفلسطينيين، والمستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي المتنازع عليها، والهجمات الانتحارية الفلسطينية. وعندما طُلب من المشاركين تحديد الدولة المعتدية الرئيسية في الصراع، اختار 43٪ منهم إسرائيل وفلسطين

معاً، ما يعكس سلسلة العمليات الانتقامية في الصراع. واعتبر 25٪ فقط أن إسرائيل هي المعتدي الوحيد، فيما اعتقد 13٪ من المشاركين، وهي نسبة أقل بكثير، أن اللوم يقع على الجانب الفلسطيني. وبرغم أن الجمهور الأوروبي يُدين بقوة الهجمات الانتحارية والصاروخية الفلسطينية ضد إسرائيل، فإنه ينتقد، بالقدر ذاته، ردّ فعل تل أبيب عليها. فعلى سبيل المثال، استنكر 46٪ من المشاركين في الاستطلاعات الجدار الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية، واعتبر 53٪ أن الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة غير قانوني، فيما دان 60٪ الهجوم الإسرائيلي على القطاع في شتاء 2008-2009. وتُبيّن هذه النتائج وجود توجه متنامٍ في آراء المواطنين الأوروبيين حول مسؤولية سياسات الحكومة الإسرائيلية عن فشل عملية السلام.

وعلى الرغم من اعتقاد معظم الأوروبيين أن اللوبي الموالي لإسرائيل، في أوروبا، يملك ميزة على اللوبي الموالي لفلسطين فيما يخص وسائل الإعلام وصوغ الأجندة السياسية، فإن صور الغارة الإسرائيلية على أسطول الحرية في أيار/ مايو 2010 قد أسهمت بصورة كبيرة في تزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية. وبرغم هذه الحقيقة، فإن 48٪ ممَّنْ شملتهم الاستطلاعات اتفقوا على أن إسرائيل تستغل تاريخ معاناة الشعب اليهودي في أوروبا للحصول على الدعم الشعبي، فيما اختلف 50٪ مع العبارة القائلة إن توجيه الانتقادات لإسرائيل يُعدُّ معاداة للسامية. وتُعدُّ هذه القناعة تطوراً إيجابياً من شأنه تمهيد الطريق لإثارة مناظرة محايدة حول هذه القضية. فالحاجة إلى المناظرة تصبح أكثر وضوحاً عند الأخذ في الحسبان حقيقة أن 39٪ من المشاركين في الاستطلاعات يشعرون بأن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يُذكي رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا)، فيما يشعر 36٪ بأنه يذكي معاداة السامية في أوروبا. كما يشعر

ما يزيد على ثلث الشعب الأوروبي بأن الصراع يذكي الكراهية والبغضاء داخل أوروبا؛ ما يُعدُّ مؤشراً واضحاً على أنه لم يعد ممكناً تجاهل القضية.

الجدول (1)

توضيح لأبرز التوجهات لدى الرأي العام الأوروبي فيما يخص فلسطين[14]

العبارات	الموافقة (٪)
أكبر عقبة في طريق السلام: عدم رغبة الجانبين في التوصل إلى حل وسط	53
أكبر عقبة في طريق السلام: قمع إسرائيل للفلسطينيين	41
أكبر عقبة في طريق السلام: المستوطنات السكنية الإسرائيلية	40
أكبر عقبة في طريق السلام: الهجمات الإرهابية الفلسطينية على الإسرائيليين	39
إسرائيل وفلسطين هما الدولتان المعتديتان الرئيسيتان في الصراع	43
إسرائيل هي المعتدي الرئيسي في الصراع	25
فلسطين هي المعتدي الرئيسي في الصراع	13
التفجيرات الانتحارية الفلسطينية في إسرائيل غير قانونية	76
الهجمات الصاروخية الفلسطينية ضد إسرائيل غير قانونية	75
الجدار العازل بين إسرائيل والضفة الغربية غير قانوني	46
حرب غزة عامي 2008-2009 غير قانونية	60
الغارة على أسطول الحرية عام 2010 غير قانونية	64
تملك جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل تأثيراً في وسائل الإعلام	70
تملك جماعات الضغط المؤيدة لفلسطين تأثيراً في وسائل الإعلام	64
تملك جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل تأثيراً في الأجندة السياسية	67
تملك جماعات الضغط المؤيدة لفلسطين تأثيراً في الأجندة السياسية	58
تستغل إسرائيل تاريخ معاناة الشعب اليهودي	48

العبارات	الموافقة (٪)
توجيه الانتقادات لإسرائيل ليس معاداة للسامية	50
يُذكي الصراع رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا) في أوروبا	39
يذكي الصراع معاداة السامية في أوروبا	36
ينبغي إشراك حركة حماس في محادثات السلام	45
ينبغي ألا تكون القدس عاصمة لأيٍّ من الدولتين	57
ينبغي إعلان القدس مدينة دولية محايدة	45
بمقدور الاتحاد الأوروبي تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة	75
انتفعت فلسطين من سياسات الاتحاد الأوروبي	79
يمول الاتحاد الأوروبي المشروعات التنموية في فلسطين	80

وهكذا، وفيما يتعلق بمستقبل محادثات السلام، أيد 45٪ من المشاركين فكرة إشراك حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في محادثات السلام، بينما عارض 25٪ فقط الفكرة. ويتعارض هذا الرأي بشدة مع الموقف الرسمي الرافض لعقد أي اتفاقات مع الحركة منذ فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006. وعلاوة على ذلك، فإن الرأي العام يلمح إلى ضرورة إعادة النظر في الوصف الذي تمّ إطلاقه على الحركة بأنها منظمة إرهابية، حيث إن «ما يعتبره بعضهم عملاً إرهابياً قد يراه آخرون نضالاً في سبيل الحرية». وثمة تطور آخر لافت للنظر وهو اعتقاد 57٪ من المشاركين أنه ينبغي ألا تكون القدس العاصمة لأيٍّ من الدولتين. وبما أن كلا الطرفين يطالبان بالمدينة، وهو ما جعلها النقطة المحورية في المفاوضات، يود 45٪ من الأوروبيين إعلان القدس مدينة دولية حيادية، وذلك بغية نزع فتيل هذا الجانب من الصراع.

لم يمر تركيز أوروبا المتزايد على المنطقة مرور الكرام لدى الجانب الفلسطيني، حيث يبيّن استطلاع مشابه للرأي العام بأن ثمة موقفاً إيجابياً بصورة عامة لدى الفلسطينيين تجاه الاتحاد الأوروبي؛ إذ يعتقد 75٪ من الفلسطينيين المشاركين في الاستطلاع أنه في وسع الاتحاد الأوروبي تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، كما يظن 79٪ أن سياسات الاتحاد الأوروبي عادت على بلادهم بالنفع والفائدة.[15] وبالإضافة إلى ذلك، ثمة تقدير ملحوظ للمشروعات التنموية التابعة للاتحاد؛ ذلك أن 80٪ من الفلسطينيين المشاركين في الاستطلاع على وعي بالدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في تمويل المشروعات، ولاسيما فيما يخص الدعم الموجه للتعليم والرعاية الصحية.[16]

العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين وإسرائيل، والمساعدات المالية

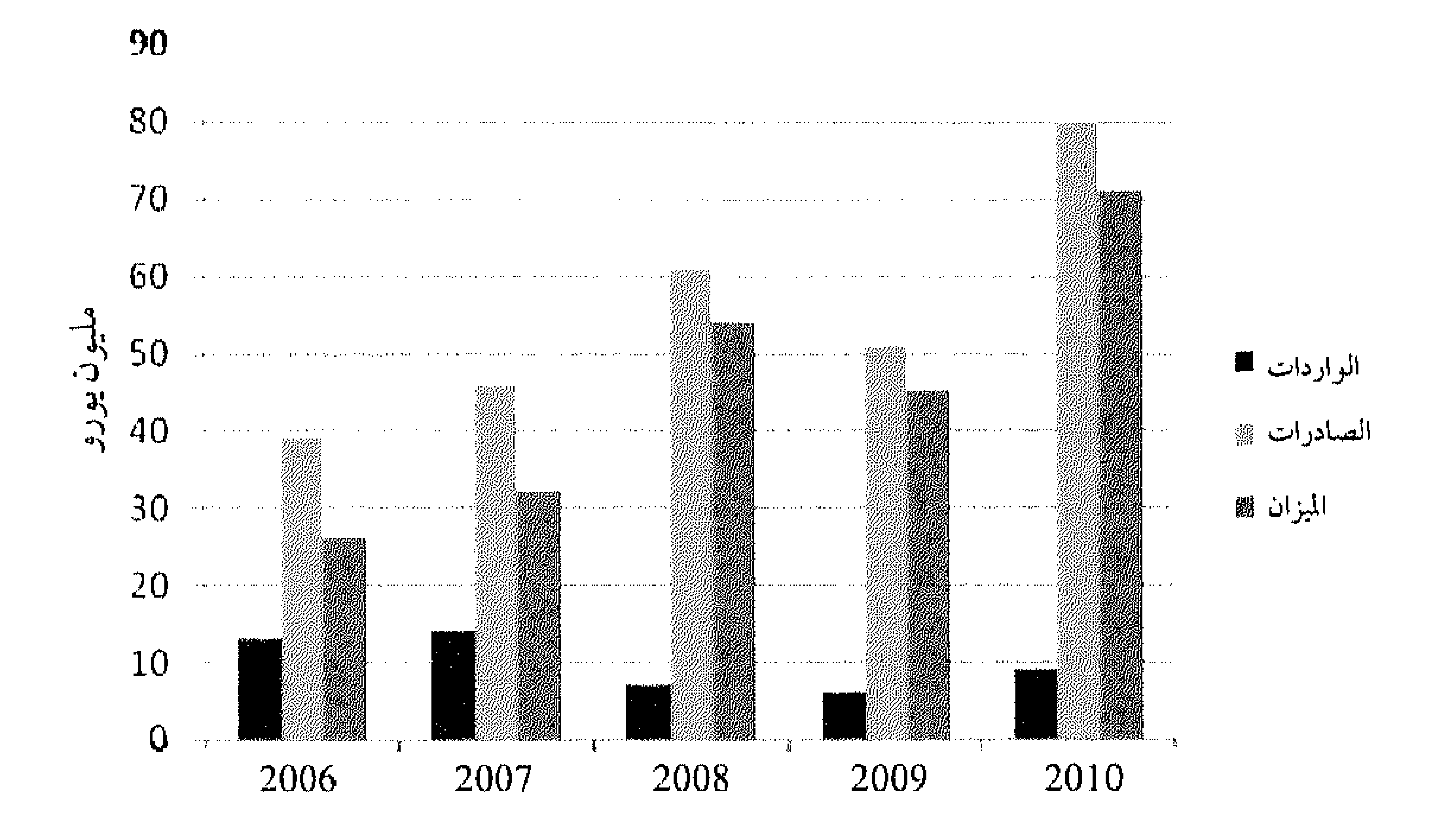
الاتحاد الأوروبي، بادئ ذي بدء، عملاق اقتصادي، وتشكّل التجارة مكوِّناً مهماً في سياسته الخارجية. وبسبب افتقار الفلسطينيين إلى السيطرة على جزء كبير من الأرض الفلسطينية، إضافة إلى المقاطعة الاقتصادية لقطاع غزة، فإن علاقاتهم الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي محدودة للغاية، على الرغم من أنها تمثل مصدراً مهماً من مصادر الدخل للكثير من الفلسطينيين. ويتناقض ضعف الاقتصاد الفلسطيني بشدة مع الدينامية الاقتصادية لإسرائيل، على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعند مقارنة مستوى التجارة بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين (59 مليون يورو)، وبينه وبين إسرائيل (ما يزيد على 20 مليار يورو)، فإننا نحصل على صورة واضحة

لوضع التخلف الذي خلّفه احتلال فلسطين، وللتأثير غير المتكافئ لاتفاقيات التجارة في العلاقات السياسية الثنائية.

يُعدُّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى فلسطين، حتى مع الانخفاض الحاد في التبادل التجاري. وفي عام 2009، بلغ إجمالي التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية 59 مليون يورو، شكّلت صادرات الاتحاد الأوروبي نحو 52 مليون يورو منها، بينما شكّلت وارداته 7 ملايين يورو؛ ووضع اللامساواة هذا نتج، إلى حدٍّ ما، عن اتفاقيات التجارة القائمة.

الشكل (1)

تطور العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين[17]



تشكّل اتفاقية الشراكة المؤقتة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، في

شباط/ فبراير 1997 الإطار القانوني للعلاقات التجارية بين الاتحاد والسلطة الفلسطينية. وقد دخلت الأحكام الخاصة بالتجارة حيز التنفيذ على أساس مؤقت في تموز/ يوليو 1997، ونصت على دخول السلع الصناعية الفلسطينية أسواق الاتحاد الأوروبي من دون رسوم جمركية، والإلغاء التدريجي للتعرفات الجمركية على صادرات الاتحاد الأوروبي إلى فلسطين على مدى خمس سنوات. كما يُتوقع بموجب الاتفاقية حصول تحرير تدريجي في تجارة السلع الزراعية والثروة السمكية، وهي عملية لا تزال سارية. وتشكّل اتفاقية التجارة الموقعة في أيار/ مايو 2011 بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية خطوة نحو تحرير الزراعة، وهو أمر حاسم بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. «فهي تنص على الدخول الفوري للمنتجات الزراعية كافة، بما فيها تلك المعالَجة، والسمك ومنتجات مصائد الأسماك من قطاع غزة والضفة الغربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من دون رسوم جمركية».[18] وبالرغم من ذلك، فإن الخضروات والفواكه مستثناة من التحرير الكامل.

تعكس الصادرات الفلسطينية كذلك الصعوبات التي تواجهها التنمية الاقتصادية، والقيود المفروضة على الحركة، والتنقل داخل الأراضي الفلسطينية. ويتكوّن نحو 72٪ من الواردات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي، في الوقت الحالي، من المنتجات الزراعية، ولاسيما الفراولة والأزهار، بينما تتكون صادرات الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي من الآلات، والمواد الكيماوية، ومعدات النقل. وينبغي أن نأخذ في الحسبان بأن الحافظة الفلسطينية المحتملة تتكوّن من مواد البناء، والمنتجات الزراعية، والأثاث، ومعالجة المعادن، والمأكولات/ المشروبات، والأحذية/ الجلود،

والأدوية، والمنتجات المصنعة يدوياً، والمنسوجات/ الملابس.[19] ويتم تصنيع أغلب هذه المنتجات في قطاع المهارات المنخفضة. ويُجري الاتحاد الأوروبي مفاوضات مع السلطة الفلسطينية حول تحرير التجارة في مجالي الخدمات والاستثمار، شأنها شأن الدول الأورومتوسطية الأخرى. ولا يزال من غير المعروف الكيفية التي سيسهم بها ذلك في تطوير قدرات تكنولوجية حقيقية في فلسطين.

انخفضت التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية بنسبة 13٪ عام 2009 (كانت قد بلغت 68 مليون يورو عام 2008)، وذلك نتيجة التأثير الذي خلّفته الأزمة الاقتصادية العالمية في الطلب الأوروبي، واستمرار القيود المفروضة على دخول السلع وحركة الناس.

> تشير الأرقام الأولية للربع الأول من عام 2010 إلى انتعاش حركة التجارة عند مقارنتها بالربع ذاته من عام 2009، حيث سجّلت صادرات الاتحاد الأوروبي ووارداته إلى/ من السلطة الفلسطينية ارتفاعاً بمعدل 26.3٪ و32.6٪ على التوالي.[20]

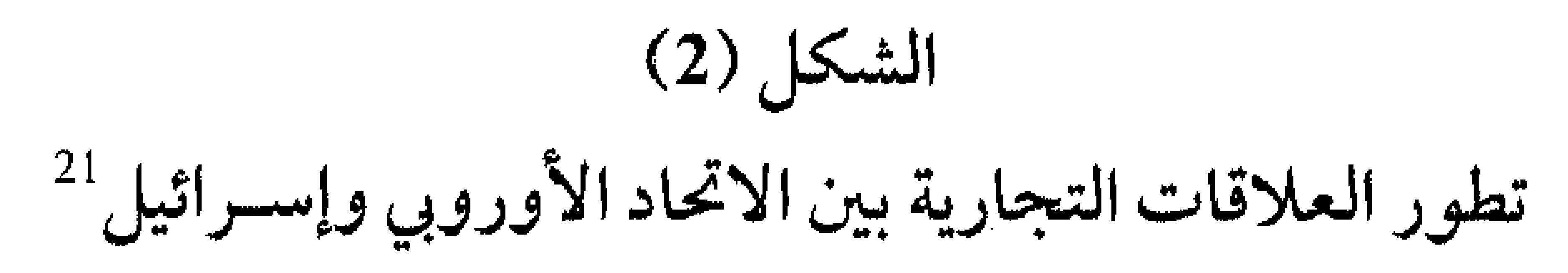
العلاقات التجارية مع إسرائيل

دخلت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل حيز التنفيذ في حزيران/ يونيو 2000، وكان الهدف منها توفير إطار ملائم للحوار السياسي والتعاون الاقتصادي.

وثمة تناقض بين الطبيعة شبه الرمزية التي تتسم بها العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والأراضي الخاضعة لإدارة منظمة التحرير الفلسطينية،

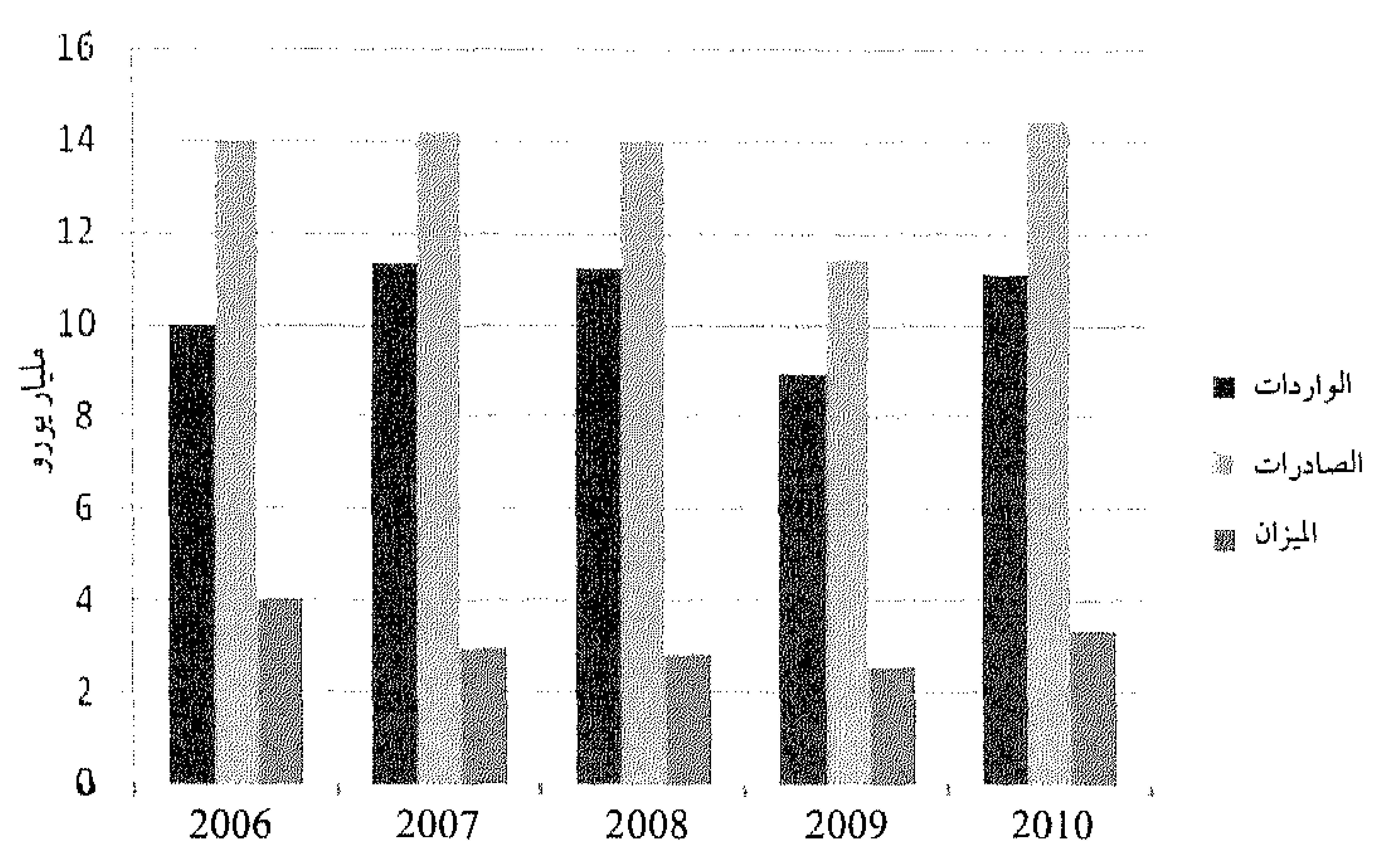
والعلاقات التجارية التي تربط بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والتي تتميز بأهميتها. فإسرائيل شريك تجاري مهم بالنسبة إلى الاتحاد؛ إذ شهد إجمالي حجم التجارة بينهما زيادة مطردة بلغت 27.4 مليار يورو عام 2008. وكنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، شهدت التجارة تراجعاً بنسبة 29٪ عام 2009، ما أدى إلى تحقيق الاتحاد الأوروبي فائضاً قدره 2.6 مليار يورو. وفي عام 2009، بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من إسرائيل 8.8 مليار يورو، وتكوّنت أساساً من الآلات والأجهزة، ومعدات النقل، والمواد الكيماوية، والسلع الزراعية. أما صادرات الاتحاد الأوروبي فقد بلغت 11.4 مليار يورو، وتكوّنت أساساً من الآلات والأجهزة، ومعدات النقل، والمواد الكيماوية. وفي عام 2010، شهدت التجارة انتعاشاً مقارباً لمستويات ما قبل الأزمة حيث بلغت 25.5 مليار يورو.

ومثل تجارة السلع، فقد شهدت تجارة الخدمات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ارتفاعاً كبيراً كذلك في العقد الماضي؛ إذ سجّلت صادرات الاتحاد الأوروبي من الخدمات نمواً سنوياً بمعدل 5.5٪ في الفترة بين الأعوام 2004-2007، بينما سجلت وارداته من الخدمات نمواً بنسبة 13.1٪ خلال الفترة نفسها. وفي عام 2008، بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي من الخدمات إلى إسرائيل 3.7 مليار يورو، فيما بلغت وارداته منها 3 مليارات يورو. وتشكّل الخدمات التجارية (عدا الخدمات الحكومية) نصف التجارة في الخدمات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، بينما يتكوَّن النصف الآخر من الخدمات في مجالي السفر والنقل. وعلاوة على ذلك، تُعدُّ إسرائيل مصدراً مهماً من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر وهدفاً لهذا الاستثمار.



الشكل (2)

تطور العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسـرائيل[21]



إن أحد الجوانب الأساسية للعلاقات الاقتصادية هـي الإشـكالية الأزليـة المتمثلة في تصـدير إسـرائيل للسلع المنتجة في مسـتوطناتها في فلـسطين، وهـو مـا يُـعدُّ عملاً غير قانوني وفقاً للقانون الدولـي، ومصـدراً دائماً للتوتر لكلا الجانبين.

المساعدات المالية لإسـرائيل

تستفيد إسـرائيل من سياسة الجوار الأوروبي (ENP) باعتبارهـا جـارة الاتحاد الأوروبي، فالهيئة المالية التابعة لسياسة الجوار الأوروبي تخصص تمويلاً كبيراً لدعم التعاون السياسـي والاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والـشـركاء الأورومتوسطيين. وبـسبب المكانـة الاقتـصادية التفـضيلية التـي تتمتـع بهـا إسـرائيل ومستوى التنمية الاقتصادية فيـها، لم تحقق إسـرائيل سوى استفادة هامشية مـن هـذه الـسياسة. وقـد تأسـس الإطـار الاستراتيجـي للتعـاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وإسـرائيل وفق ورقة الاستراتيجية القُطرية

التي تمت صياغتها بموجب أداة سياسة الجوار الأوروبي في الفترة ما بين الأعوام 2007-2013، حيث تمّ تخصيص مبلغ إجمالي قدره 14 مليون يورو لإسرائيل، حصلت إسرائيل منه على 8 ملايين يورو في الفترة ما بين الأعوام 2007-2010،[22] و6 ملايين يورو في الفترة ما بين الأعوام 2011-2013.[23] وسيعمل التمويل على دعم الأولويات التالية: العدالة، والحرية والأمن، والتعليم العالي، ونشر المعلومات بشأن التقريب التنظيمي بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.

المساعدات الإنسانية/المالية لفلسطين

على الرغم من أهمية السياسة الرئيسية للاتحاد الأوروبي تجاه فلسطين، فإن هذه السياسة لم تكن هي السياسة المعلنة للاتحاد، بل كانت حقيقة أن السلطة الفلسطينية ظلت على مر السنوات تحصل على مساندة الاتحاد الأوروبي عبر العديد من المبادرات الإنسانية والتنموية في قطاع غزة والضفة الغربية معاً. ويُعدُّ الاتحاد الأوروبي المساهم الأكبر في مجال المساعدات التنموية المقدمة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فقد قدّم، منذ عام 1994 حتى نهاية عام 2009، مساعدات بلغت قيمتها نحو 4.26 مليار يورو إلى الفلسطينيين. وجاء الهدف المعلن لهذه المساعدات متسقاً مع مبادئ إعلان البندقية: دعم قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ومنذ عام 1994 واتفاقيات أوسلو، تركزت مساعدات الاتحاد الأوروبي على تشييد البنى التحتية للدولة الفلسطينية المقبلة في الأراضي الواقعة تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها مطار أريحا ومقار السلطة. وبرغم

ذلك، فإن جزءاً كبيراً قد تم هدمه من البنى التحتية التي تمّ تشييدها بدعم الاتحاد الأوروبي جراء الغارات العسكرية الإسرائيلية، كما كان الحال بالنسبة إلى مطار أريحا؛ ما أدّى إلى حرمان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات من حقه في السفر. كما تمّ تنفيذ مشروعات عدة في مجالات الصحة، والتعليم، والنظام القانوني، ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والبنية التحتية، والبيئة، إضافة إلى بناء القدرات في وزارات السلطة الفلسطينية.

في أعقاب مقتل إسحق رابين عام 1995؛ والهجمة العسكرية التي شنها (رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق) أرييل شارون على الفلسطينيين؛ ووضع نهاية لعملية سلام ذات معنى، تحوّلت المساعدات الأوروبية إلى التركيز على الاحتياجات الأساسية الحرجة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد صرّحت المفوّضة الأوروبية كريستالينا جورجيفا Kristalina Georgieva، بعد زيارتها الأراضي الفلسطينية التي استغرقت أربعة أيام عام 2011، بالآتي:

> لقد تأثرت بصفة خاصة بمحنة العائلات الفلسطينية العادية التي قابلتها في المنطقة "ج" من الضفة الغربية والقدس الشرقية؛ إذ يعيش النساء والأطفال، على نحو ملحوظ، تحت التهديد المستمر بالتحرش وإخلاء المساكن وتعطيل الحياة اليومية. هناك قضية تتعلق بالحماية. ينبغي وقف أي عمل يؤدي إلى النزوح القسري. إن هذه القضية، إلى جانب القيود الخطرة التي فرضتها القوة المحتلة على دخول السلع وحركة الناس، تعني حرمان معظم الشعب الفلسطيني من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن حقه في الحياة الكريمة... إن حق

إسرائيل المشروع في العيش في سلام وأمان لا يعفيها من الالتزام، كقوة محتلة، باحترام القانون الدولي الإنساني. فاحترام الحق في الحياة الكريمة يحول دون اندلاع أعمال العنف التي نشهدها اليوم تُمارس في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يسهم في تمهيد الطريق نحو السلام.[24]

تحول خطر في سياسات الاتحاد الأوروبي، وطريق مسدود

تركت سياسات الرئيس جورج دبليو بوش الأحادية، المصطفة على نحو مثالي مع سياسات المعسكر المناهض للسلام في إسرائيل، والصعوبة الكبيرة التي يواجهها القادة الأوروبيون في فهم الإسلام السياسي – ولاسيما في سياق ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 – تأثيراً سلبياً جداً في الاتحاد الأوروبي. فبعد معارضة الحرب على العراق (2003)، اتسم المزاج السائد في كثير من العواصم الأوروبية بتقبل الشروط العامة لحرب بوش على الإرهاب، مقروناً بالرغبة في إعادة صياغة العلاقات الأوروبية-الأمريكية التي قوّضتها الخلافات العميقة حول العراق. ونتيجة لذلك، طرأ تحوّل على تنفيذ مقاربة الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط، ما شكّل تحدّياً أمام سياسة الاتحاد التقليدية في الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 2003، وضع الاتحاد الأوروبي، تشبهاً بالموقف الأمريكي، حركة حماس على القائمة السوداء للمنظمات الإرهابية الخاصة بالاتحاد الأوروبي.[25] إلا أنه رفض إدراج المنظمات الإنسانية الخيرية التي تقودها الحركة على القائمة ذاتها كما فعلت الولايات المتحدة. وباتباع سياسة منحازة إلى الموقف الأمريكي عبر المشاركة في اللجنة الرباعية الدولية، المؤلفة من الاتحاد الأوروبي والأمم

المتحدة والولايات المتحدة وروسيا، تبنّى الأوروبيون ما اصطلح على تسميته «المبادئ الثلاثة للجنة الرباعية»؛ وهي حاجة المنظمات الفلسطينية إلى: الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن أعمال العنف، واحترام الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

قد جاء النصر الساحق، الذي حققته حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون الثاني/ يناير 2006، نتيجة لانتخابات نزيهة وحرة، حيث قالت فيرونيك دي كيسر، كبيرة مراقبي الانتخابات في الاتحاد الأوروبي: «نواجه الآن مهمة صعبة تتمثل في احترام خيارهم [تعني الفلسطينيين]. فقد اختاروا التغيير وليس بالضرورة الحركة الإسلامية المتطرفة، فهم يرغبون في إنجاح عملية السلام». وقد وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في مواجهة وضع جديد كلياً، وحاول تبنّي موقف يسمح له بمواصلة تقديم مساعداته المالية إلى السلطات الفلسطينية الجديدة، طالباً منها الاعتراف بدولة إسرائيل ونبذ العنف. كما حث البرلمان والحكومة الفلسطينية الجديدة على الالتزام بإجراء مفاوضات سلمية حول حل الدولتين بالاستعانة بـ "خارطة الطريق".

رحب أعضاء البرلمان الأوروبي، وفق قرار صادر عنه، بإجراء الانتخابات بصورة سلسة وسلمية، فكانت النتيجة المتمثلة في «اتجاه الساحة السياسية في فلسطين نحو التطرف» تعكس، من وجهة نظر البرلمان، مظالم شديدة ارتكبت من طرف الإدارة الفلسطينية السابقة، كما أنها تمثل ردَّ فعل للظروف المعيشية الصعبة التي يفرضها الاحتلال.

ولذلك، وفقاً لأعضاء البرلمان الأوروبي، على الاتحاد الأوروبي مواصلة تقديم الدعم للعملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في فلسطين، فيما يجب على المجتمع الدولي التركيز على حلّ القضايا العديدة العالقة في إطار الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وذلك للحيلولة دون مزيد من التطرف. وتمثل القدس الشرقية إحدى هذه القضايا، فقد دعا أعضاء البرلمان إلى وقف المعاملة التمييزية ضد السكان الفلسطينيين، وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. كما أشاروا، في هذا الصدد، إلى تقرير أعده رؤساء بعثات دول الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله حول الوضع في القدس الشرقية، ولاسيما تداعيات بناء الجدار الأمني. وجاء ردّ الفعل الأول لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي تعترف بنتائج الانتخابات، من وزير الدولة النمساوي للشؤون الخارجية هانز وينكلر، الذي كان يتحدّث باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، حين أعلن أن «الانتخابات جاءت في وقت مناسب وتعكس نتائجها رغبة الشعب، فليس ثمة ما نعترض عليه بهذا الخصوص». وإضافة إلى ذلك، ورد في إعلان الرئاسة ذاك إشارة أولية إلى حقيقة أن «الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية مرتبط باعتناق هذه المبادئ» (مبادئ اللجنة الرباعية)، مع إشارة خاصة إلى «الاعتراف بدولة إسرائيل». وعند تذكر الدعم الأوروبي الهائل الذي تحظى به المؤسسات الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، نجد أن المفوّضة الأوروبية للشؤون الخارجية بنيتا فيريرو فالدنر حذرت مما سيأتي مستقبلاً: «هل ينبغي علينا أن نتخلى عنهم الآن لأن نتائج الانتخابات لا تروق لنا؟ كلا، بل على العكس يجب علينا أن ندعو الجميع إلى احترام النتائج».

لم يعنِ الاعتراف بنزاهة العملية الانتخابية اعترافاً بالحكومة الفلسطينية التي تسلمت السلطة نتيجة لذلك. فبعد إعلان نتائج الانتخابات، رفضت إسرائيل وإدارة الرئيس جورج بوش الاعتراف بها، وصنفتا حركة حماس على أنها جماعة إرهابية، كما بذلتا أقصى ما في وسعيهما في سبيل إقناع الأوروبيين بمنع الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية التي تقودها الحركة. وعلى الرغم من ذلك، تمثل ردّ الفعل الأول لأوروبا في البحث عن حل وسط بين الانحياز إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والحاجة إلى العمل بالتناغم مع التصريحات التي صدرت بعد الانتخابات. فلم يرحب الاتحاد الأوروبي باتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس (الموقَّع في شباط/ فبراير 2007) وحسب، وإنما أعلن أنه «على استعداد للعمل مع حكومة فلسطينية شرعية تتبنّى منصة تعكس مبادئ اللجنة الرباعية». كما أعلن، في الوقت نفسه، اكتفاءه ببيان عام يصدر عن حركة حماس، ذلك أنه، على حد قول خافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي آنذاك، «ثمة طرق عدة للتعبير عن الاعتراف بإسرائيل. لن أفصح عن أكثرها ملاءمة، فهم مَنْ يجب عليهم أخذ ذلك القرار».[26] وفي نهاية المطاف، لم يتمكّن الأوروبيون من التوصل إلى حل وسط بين إسرائيل وحركة حماس، لذا فقد تبنّوا سياسة عدم الاعتراف بالحكومة التي تقودها حماس، وعادوا إلى اتباع سياسة التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية، شريكهم السابق.

وفي أعقاب عدم الاعتراف بالحكومة التي تقودها حركة حماس، وصلت ما تسمى عملية السلام إلى حالة من الجمود، وتم إطلاق مبادرات

عدة مثل إعادة تفعيل مبادرة السلام العربية الطموح (التي طرحت في الأصل عام 2002)، وعملية أنابوليس التي أطلقها الرئيس جورج بوش (في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007)، ومع أنها كانت مقضياً عليها بالفشل منذ اليوم الأول لإطلاقها، فقد ظلت متبعة إلى أن انهارت مؤخراً، حين دفع الرئيس باراك أوباما بفكرة عقد محادثات مباشرة بين الطرفين في عام 2010.

بداية جديدة: من لحظة أوباما إلى الثورات العربية

وضع الخطاب الذي ألقاه الرئيس باراك أوباما في القاهرة (4 حزيران/ يونيو 2009) القضية الفلسطينية في صدارة الأولويات الأمريكية، وبالتالي في صدارة السياسة الدولية، وهو ما يُعدُّ تحوّلاً رئيسياً بعد سنوات من السياسة الخارجية المتبعة حيال الشرق الأوسط، التي تنظر إلى أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب على أنهما وجهان لعملة واحدة. كما أنه يمثل شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

> ...لقد عانى الشعب الفلسطيني - مسلمين ومسيحيين - سعياً وراء وطن... فهم يتجرعون الإهانات اليومية - كبيرة كانت أو صغيرة - بسبب الاحتلال. لذا، ما من شك في أن وضع الشعب الفلسطيني لا يطاق. ولن تدير أمريكا ظهرها لتطلع الفلسطينيين إلى الكرامة، والفرص، ودولة خاصة بهم. فالمأزق الذي استمر لعقود كان كالتالي: ثمة شعبان لكل منهما تطلعات مشروعة وتاريخ مؤلم، ما يجعل التوصل إلى حل وسط أمراً بعيد المنال. (...) لذا، فإن الحل الوحيد يتمثل في تحقيق تطلعات كلا الجانبين من خلال قيام دولتين يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون في أمن وسلام، وهو ما يصبّ في مصلحة

إسرائيل، وفلسطين، وأمريكا، والعالم أجمع. وعليه، أنوي السعي شخصياً إلى تحقيق هذه النتيجة بكل ما تتطلبه المهمة من صبر. إن الالتزامات التي اتفق عليها الطرفان وفق "خارطة الطريق" واضحة. فمن أجل تحقيق السلام، حان الوقت كي يكونوا، ونكون نحن، على قدر مسؤولياتنا.[27]

كان الرئيس أوباما أول رئيس أمريكي يعترف، في أثناء فترة ولايته، بأن القضية الأساسية في الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الذي «تجرع الآلام جراء النزوح» و«الإهانات اليومية... بسبب الاحتلال»، وهو وضع «لا يطاق» في رأيه. وحسب وصفه، فإن دعم «التطلعات الفلسطينية المشروعة في العيش بكرامة والحصول على دولة فلسطينية مستقلة» هو الهدف الذي ينبغي أن يكون محط اهتمام جميع الأطراف الفاعلة، الفلسطينية والإسرائيلية على السواء. وقد حدد عدداً من الأولويات والأعمال في سبيل تحقيق ذلك.

وأولى هذه الأولويات التأكيد أن الأطراف الفاعلة السياسية الفلسطينية هي التي تملك مفتاح مستقبلها؛ إذ ينبغي لحركات المقاومة الفلسطينية أن تستلهم الدروس والعبر من الخبرة التاريخية لحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، والنضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، والحركات الديمقراطية في أوروبا، وهو ما يعني الإدراك بأن العنف "طريق مسدود". أما بالنسبة إلى حركة حماس، فإنه يعني الفهم بأن دورها في تحقيق تطلعات الفلسطينيين هو توحيد الشعب الفلسطيني.

لاقت حقيقة تناغم الأهداف ومجالات العمل التي حددها الرئيس باراك أوباما مع المقاربة الأوروبية استحسان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ولكنه كان من الواضح كذلك للعديدين بأن تحقيقهما يستدعي إعادة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحديد سياساتهما. ولن تنجح توجيهات السياسة العامة التي عرضها الرئيس أوباما في القاهرة إنْ ظلت واقعة في براثن عملية مفاوضات طويلة ومعقدة. وبرغم ذلك، فقد استثمرت الولايات المتحدة – بدعم من الاتحاد الأوروبي – معظم جهودها في مفاوضات بعيدة كل البعد عن نهج "الانفجار العظيم"، ولم تكن هناك أي محاولة من جانبها لإعادة النظر في سياستها تجاه حركة حماس.

تأثير التغيرات الإقليمية في القضية الفلسطينية

عملت الموجة الديمقراطية العربية على تغيير السياق الإقليمي للقضية الفلسطينية بصورة جذرية، كما وضعت نهاية تدريجية لشبه احتكار الولايات المتحدة وأوروبا لدور وسيط السلام الخارجي. ومن الواضح أنه تمّ إطلاق عدد من المبادرات العربية في السابق، إلا أن الفجوة بين القادة العرب والرأي العام العربي سمحت لبعض أولئك القادة – مثل حسني مبارك – أن يصطف إلى جانب الموقف الأمريكي آنذاك. وقد عمل سقوط نظام الرئيس مبارك على التقريب الشديد بين مصر والفلسطينيين، حيث كان من الواضح سلفاً أن إغلاق غزة بطريقة خانقة لم يعد يحصل على الدعم داخل مصر. فبسقوط النظام الاستبدادي، تحركت مصر سريعاً لتبنّي موقف مشابه جداً للموقف التركي الذي يجمع بين الرغبة الصادقة في السلام مع إسرائيل

والدعم القوي لحقوق الفلسطينيين، بما فيها الحق في قيام الدولة الفلسطينية، وهي وجهة نظر يشاركهم فيها أغلب الرأي العام الأوروبي.

وإذا نظرنا إلى ما وراء العالم الغربي، فثمة أطراف فاعلة جديدة تلعب دوراً أكبر في المنطقة، من أمثال تركيا، وفي الوقت المناسب الصين والهند والبرازيل. ويمكننا سلفاً رؤية التداعيات الناتجة عن هذا التغيّر الاستثنائي؛ إذ تمثل الخطوات الأولى للمصالحة بين حركتي فتح وحماس، بوساطة الحكومة الانتقالية المصرية، أولى النتائج التي تمّ التوصل إليها، فيما جاء توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية (أيار/ مايو 2011) كذلك بناء على مطالب قوية من الرأي العام الفلسطيني. وقد شكّلت الموجة الديمقراطية العربية مصدر إلهام لآلاف الشباب الفلسطينيين الذين كانوا قد تظاهروا منذ كانون الثاني/ يناير 2011 للمطالبة بالمصالحة الوطنية.

اتسم ردُّ الفعل الفوري للولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية المصالحة المبرمة بين حركتي فتح وحماس بالحذر، ولكنه لم يكن غير مساند كلية. وبدا الأوروبيون أكثر تفاؤلاً بشأن الآفاق المستقبلية للسلام، كما دلّ على ذلك وجود الاتحاد الأوروبي في مراسم التوقيع في القاهرة (إلى جانب ممثلي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية)، وتصريح رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون. ويتماشى ذلك مع الحوار الجاري مع المتحدثين العرب الجدد، كما يُعدُّ مؤشراً إلى بدء الأوروبيين في العودة إلى سياسة أكثر اتساقاً مع مبادئ إعلان البندقية ومطالب الرأي العام الأوروبي.

إن هذا الموقف الجديد شبيه إلى درجة كبيرة بذلك الذي اقترحه الرئيس باراك أوباما في خطابه في القاهرة، وبالمبدأ العام للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والمتمثل في دعم القانون الدولي وحقوق الإنسان. وهذا بالضبط ما دعا إليه عدد كبير من الخبراء الأوروبيين المتخصصين في المنطقة العربية، وهذا يشمل المراكز البحثية الأوروبية، ومعهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS) الذي أسهم في عدد من المنشورات والمقالات حول المسألة. ويقول خبراء الاتحاد الأوروبي حول النزاع إنه لا فائدة من بدء محاولات جديدة دون تغيير الأولويات؛ بدءاً من بذل جهود صارمة لكنها ليست بالضرورة متناغمة من أجل إنشاء دولة فلسطينية، وصولاً إلى إصرار متواصل ومتعمد لإجراء مصالحة فلسطينية، وذلك بالتوافق مع القانونين الدولي والأوروبي. ولقد عمل الوضع الذي تطور على مدى السنوات الأخيرة، كما كتبت إسرا بولوت-أيمت، على «إذكاء الشكوك حول احتمال حل الدولتين بشكل متزايد».[28]

إن المعادلة بسيطة ولا توجد طريقة للالتفاف عليها: فحل الدولتين يعني ضمناً قيام دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية عاصمتها القدس الشرقية، ونوعاً من الاعتراف الأخلاقي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وهو ما يمكن تحقيقه عبر دفع التعويضات وتبادل الأراضي مع إسرائيل في سبيل حل قضية المستوطنات. أما في الجوهر، فليس ثمة اختلاف كبير عن شروط معايير كلينتون التي تمّ وضعها في كانون الأول/ ديسمبر 2000، والمفاوضات اللاحقة في طابا (2001)، ووثيقة جنيف (2003). ولأن الحكومات الإسرائيلية المتتالية تبدو غير قادرة على

تقبل أو استيعاب شروط كهذه، فإن حل الدولتين لن يخرج إلى حيز الوجود في المستقبل القريب، إلا إذا طرأت نقلة مهمة في الرأي العام الإسرائيلي بحيث يصبح معسكر السلام هو المهيمن، أو إذا توافرت لدى المجتمع الدولي الرغبة في إرغام جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن الشرق الأوسط على غرار اتفاق دايتون للسلام في البوسنة (1995)؛ وهو أمر غير محتمل.

وأمام معارضة إسرائيل اتخاذ خطوات هادفة باتجاه حل الدولتين، كان من اللازم تقديم ضمانات أكبر، بصورة تدريجية، لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ضمن سياق الدولة الواحدة. ويقول التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم لعام 2010، إن وضع حقوق الإنسان قد عانى إلى حد كبير نتيجة للاحتلال العسكري الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن الاتحاد الأوروبي أعرب في العديد من المناسبات عن "أسفه" للأنشطة ذات العلاقة بالاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مذكّراً بأن بناء المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين يُعدُّ غير قانوني وفقاً للقانون الدولي.[29]

وبالتالي، تجسدت آراء عدد من خبراء الاتحاد الأوروبي في قول أجنس برتنارد-سانز: «على الاتحاد الأوروبي تبنّي استراتيجية شاملة تستند إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان».[30] وتقترح الخبيرة البريطانية روزماري هوليس قيام الاتحاد الأوروبي «بفرض عقوبات»[31] على إسرائيل ما لم تمتثل لأحكام القانون الدولي. ومن غير المرجح أن يصل الاتحاد

الأوروبي إلى هذا الحد، بسبب شبه استحالة الحصول على إجماع من جانب دول الاتحاد على فرض عقوبات على إسرائيل، إلا أنه يدعو إلى تأكيد أهمية دعم الحركات المدنية الفلسطينية في أثناء تطورها.

وسيصبح الدور المركزي الذي تلعبه الحركات المدنية في النضال الفلسطيني أكثر وضوحاً، إن انتقل الوضع من هيمنة الحركات التي تقاتل في سبيل إقامة دولة وطنية إلى هيمنة حركات تركز على الحقوق الأساسية وحمايتها في ظل القانون الدولي. ويبدو أن نشأة الحركات المدنية الرافضة لجميع أشكال المقاومة العنيفة، وأنواع متعددة من المنظمات الشعبية التي تضم عضوية فلسطينية وإسرائيلية مشتركة، تشكّل خطوة في هذا الاتجاه.[32]

وبرغم ذلك، ثمة احتمال ضئيل من الممكن أن يعمل على إعادة إحياء حل الدولتين، بعد أن طلبت منظمة التحرير الفلسطينية حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (سبتمبر 2011). وثمة انقسام في الرأي داخل الاتحاد الأوروبي حيال هذه المسألة، كما دل على ذلك التصويت على عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حيث صوّتت خمس دول من أصل 27 دولة ضد العضوية، انحيازاً إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (وهذه الدول هي: جمهورية التشيك، وألمانيا، وليتوانيا، وهولندا، والسويد)، وصوّتت ست دول لمصلحة العضوية (وهي: النمسا، وبلجيكا، وفنلندا، وفرنسا، وآيرلندا، وإسبانيا)، فيما امتنعت غالبية الدول الأعضاء عن التصويت.

وسواء كان حل الدولتين أو الدولة الواحدة يلوح في الأفق، فلن تتوارى مسألة الحقوق المدنية للشعب الفلسطيني، وكذلك الحاجة إلى امتثال جميع الأطراف المعنية بالصراع للقانون الدولي. ومهما كانت الظروف، يبدو أن وجود نهج يرتكز على الانصياع للقوانين، والأعراف، والحقوق الإنسانية هو الخيار الباقي في قلب سياسة الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة.

الملاحق

الملحق (1)

التسلسل الزمني لعلاقات الاتحاد الأوروبي بفلسطين

- **1971**: وجّهت المفوضية الأوروبية مساهماتها إلى الفلسطينيين عبر موازنات هيئات الأمم المتحدة؛ مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لمساعدة اللاجئين؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1978، للإغاثة الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[33]

- **1970–1933**: أجرت الدول الأوروبية، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، مناقشات حول الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، الأمر الذي ساعد على «وضع القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية» وإحراز تقدم بشأن «النضال من أجل تقرير المصير للشعب الفلسطيني».[34]

- **1980**: إعلان البندقية؛ المرة الأولى التي يتمّ فيها ذكر حق الشعب الفلسطيني في «تقرير مصيره».

- **1986**: منحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية دخولاً تفضيلياً للمنتجات الواردة أصلاً من الأراضي المحتلة.[35]

- **1993**: تم تأسيس الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال يشارك في رئاسة آلية دولية مانحة – لجنة الاتصال المخصصة – التي تعمل على تنسيق

المساعدة المالية للفلسطينيين. وفي المؤتمر الأول للدول والهيئات المانحة المعنية بالسلطة الفلسطينية عام 1993، تعهد المانحون بتقديم مساعدات تفوق قيمتها ملياري دولار من أجل تنمية الأراضي الفلسطينية (برغم أن التعهدات التي يقطعها المانحون غالباً ما تفوق الإنفاق الفعلي).[36]

- **1993**: قدّمت المفوضية الأوروبية رسالة إلى المجلس بشأن الدعم الذي يقدمه لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، اشتملت الرسالة على اقتراح بتخصيص مبلغ إجمالي قدره 500 مليون من وحدات النقد الأوروبية (ECU) يتم دفعه إلى الشعب الفلسطيني من عام 1994 إلى 1998 في شكل منح وقروض طويلة الأجل.[37]

- **1993**: تبنّت المجموعة العاملة للتنمية الاقتصادية الإقليمية خطة عمل كوبنهاجن التي تتألف من 35 مشروعاً في مختلف المجالات، هي: الاتصالات، والنقل، والطاقة، والسياحة، والزراعة، والأسواق المالية والاستثمار، والتجارة، والتدريب، والشبكات الإقليمية.[38]

- **1994**: فتح مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية أبوابه في القدس الشرقية، لتقديم المساعدة في تنسيق الجهود مع بروكسل على الأرض.

- **1995**: ولدت الشراكة الأورومتوسطية (عملية برشلونة) في المؤتمر الأورومتوسطي الذي عقد في برشلونة. وقد اعتبرت الأراضي الفلسطينية وإسرائيل ضمن الشركاء الـ(13) من خارج الاتحاد الأوروبي.

- **1996**: تم استحداث منصب الممثل/ المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط؛ من أجل إضفاء الحضور وقوة الدفع السياسي على مساعي الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتمّ تعيين ميجيل أنخيل موراتينوس من إسبانيا أول ممثل خاص للاتحاد (1996-2003).[39]

- **1997**: تم توقيع اتفاقية الشراكة المؤقتة بين الجماعة الأوروبية والسلطة الوطنية الفلسطينية "المؤقتة". ويتلخص الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية، التي ما زالت سارية المفعول، في: «تهيئة الظروف لزيادة تحرير التجارة، وتوفير إطار مناسب لإجراء حوار شامل بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية. وتهدف هذه التدابير إلى إشراك الفلسطينيين في العملية الأورومتوسطية».[40]

- **1998**: بادر الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن الاتحاد، بتأسيس اللجنة الأمنية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين، وعمل رئيساً لها. واعترفت المبادرة بأن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحتاج إلى المساعدة في القضايا التي ستتولاها في أعقاب إجراء مفاوضات على الصعيد السياسي. ومنذ ذلك الحين، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات عملية للمساعدة في تحسين قطاع الأمن التابع للسلطة الفلسطينية، وذلك عبر توفير تدريب متخصص بهدف رفع مستوى قوات الأمن الفلسطينية.[41]

- **1999**: تبنّى رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إعلان برلين، كما عبّروا عن تأييدهم الصريح لـ: «تأسيس دولة فلسطينية ديمقراطية،

وقابلة للحياة، ومسالمة، وذات سيادة مجاورة لإسرائيل بوصفه أفضل ضمان لأمن إسرائيل وللاعتراف بإسرائيل كشريك موقر في المنطقة، الأمر الذي سيتضمن إيجاد حل عادل لقضية القدس وصياغة حل آخر عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين».

- **2002**: إعلان إشبيلية. شدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تمثل حدود عام 1967 أساس التسوية النهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، مع إجراء تعديلات ثانوية متفق عليها بين الطرفين إنْ لزم الأمر.

- **2005**: تمّ تبنّي خطة عمل الاتحاد الأوروبي/ السلطة الفلسطينية وفق سياسة الجوار الأوروبية.[42]

- **2006**: أوقف الاتحاد الأوروبي مساعداته المباشرة إلى الحكومة التي تقودها حركة حماس، كما أدرج الحركة في قائمة المنظمات الإرهابية.[43]

- **2007**: بعد القرارات التي اتخذتها حركتا فتح وحماس بإنشاء حكومة ائتلافية، أصدر المجلس قراراً باستئناف الاتحاد الأوروبي علاقاته الطبيعية مع السلطة الفلسطينية.[44]

الهوامش

1. الدول الأعضاء التسع في الجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك، هي: فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا الغربية، وبلجيكا، وهولندا، ولُكسمبورج، والدنمارك، والمملكة المتحدة، وآيرلندا.

2. انظر:

European Economic Community (EEC), "The Venice Declaration," June 13, 1980 (http://www.pij.org/details.php?id= 938).

3. انظر:

Yonatan Touval and Sharon Pardo, "When Europe Spoke Out on the Mideast," *New York Times*, Opinion, June 8, 2010 (http://www.nytimes.com/2010/06/09/opinion/09iht-edpardo.html).

4. انظر:

Socialist International, "Rome Council," January 21–22, 1997 (http://www.socialistinternational.org/viewArticle.cfm? ArticleID=557).

5. انظر:

European Union (EU), "Annual report from the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy to the European Parliament," 2009 (http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/librairie/PDF/EN_PESC%202009_web.pdf), p. 50.

6. انظر:

European Union (EU), "A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy" (Brussels: EU, December 12, 2003).

7. انظر:

Council of the European Union, "Council Conclusions on Middle East Peace Process," 2951st External Relations Council Meeting, Luxembourg, June 15, 2009.

8. انظر:

Tony Barber, "Protests Force EU to Drop Jerusalem Plan," *Financial Times*, December 8, 2009 (http://www.ft.com/intl/cms/ s/0/340e81a6-e408-11de-b2a9-00144feab49a.html#axzz1dCXf GXTr).

9. انظر:

Joseph Massad, "The Legacy of Jean-Paul Sartre," *Al-Ahram Weekly* Online, no. 623, January 30–February 5, 2003(http://weekly.ahram.org.eg/2003/623/op33.htm).

10. انظر:

Edgar Morin, "Israël–Palestine: Le Cancer" (http://www.mleray.info/pages/Israel_Palestine_LE_CANCER-2931034.html).

11. تمت إدانة موران ومحاكمته بتهمة "الازدراء العنصري" عام 2005، غير أنه تمّ نقض الحكم عام 2006.

12. مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية عام 2000.

13. أجرى مركز الجزيرة للدراسات، بالتعاون مع مرصد الشرق الأوسط (MEMO)، ومركز الأبحاث الأوروبي–الإسلامي (EMRC) في جامعة إكستر، دراسة مشتركة في كانون الثاني/ يناير 2011 لقياس التصورات البريطانية والأوروبية تجاه الصراع القائم بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. انظر:

Abdulla, Daud, and Hanan Chehata, "European Public Perceptions of the Israel–Palestine Conflict," January 2011 (http://aljazeera.net/mritems/streams/2011/3/15/1_1048050_1_51.pdf).

14. انظر:

European Neighborhood and Partnership Instrument (ENPI), "Perceptions of the EU in the Occupied Palestinian Territory: Evolving Attitudes 2009–2010," May 4, 2011 (http://www.enpi-info.eu/files/interview/a21103013ENPI_Palestine(EUpoll)en.v.1.pdf), p. 1.

15. انظر:

European Neighborhood and Partnership Instrument (ENPI), "Perceptions of the EU in the Occupied Palestinian Territory," December 15, 2010 (http://www.enpi-info.eu/files/interview/a110069%20ENPI%20Palestine(EU%20perceptions)en.v.6.pdf), 1.

16. استناداً إلى مركز الجزيرة للدراسات وآخرين، مرجع سابق.

17. البيانات مستمدة من:

European Commission, Directorate General for Trade, "Statistics on Bilateral Trade with Occupied Palestinian Territories," accessed November 8, 2011.

18. انظر:

European Commission, "European Union Opens up its Market to Palestinian Exports," April 13, 2011 (http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=699&serie=415&langId=en).

19. انظر:

Europa, "EU Delegation to West Bank and Gaza Strip, Bilateral Trade," accessed December 9, 2011 (http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/eu_westbank/trade_relation/bilateral_trade/index_en.htm).

20. انظر:

European Commission, "Occupied Palestinian Territory," June 8, 2010 (updated); (http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/countries/palestine/).

21. البيانات مستمدة من:

European Commission, Directorate General for Trade, "Statistics on Bilateral Trade with Israel," accessed November 8, 2011.

22. انظر:

European Neighborhood and Partnership Instrument (ENPI), "Funding 2007–2013" (http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/0703_enpi_ figures_en.pdf).

23. انظر:

European Commission, "Trade: Israel," accessed November 9, 2011 (http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/countries/israel/).

24. انظر:

Europa, "EU Commissioner Georgieva Calls for an End to Evictions and House Demolitions," May 15, 2011 (http://europa.eu/rapid/press

ReleasesAction.do?reference=IP/11/574&format=HTML&aged=0&lang
uage=EN&guiLanguage=en).

25. تم تأكيد القرار في:

Official Journal of the European Communities, September 13, 2003.

26. انظر:

David Bedein, "European Union Willing To Accept Hamas' Non-Recognition Of Israel" (http://www.israelbehindthenews.com/bin/cont
ent.cgi?ID=2914&q=1).

27. انظر:

"Full Text: Barack Obama's Cairo Speech," *The Guardian*, June 4, 2009 (http://www.guardian.co.uk/world/2009/jun/04/barack-obama-keynote-speech-egypt).

28. انظر:

Esra Bulut Aymat (ed.), "European Involvement in the Arab–Israeli Conflict," Chaillot Paper no. 124, December 17, 2010.

29. انظر:

European Union (EU), "Annual Report on Human Rights and Democracy in the World in 2010," 2011 (http://eeas.europa.eu/human_rights/docs/
2011_hr_report_en.pdf), p. 100.

30. Aymat, op. cit.

31. Ibid.

32. انظر:

Abdallah Saaf, "Violence Politique et Paix dans le Monde Arabe," Chaillot Paper no. 122, November 2, 2010 (http://www.iss.europa.eu/
publications/chaillot-papers/"\t"_top).

33. انظر:

European Commission (EC), "External Cooperation Programmes: Occupied Palestinian Territory" (http://ec.europa.eu/europeaid/where/

neighbourhood/country-cooperation/occupied_palestinian_territory/occupied-palestinian-territory_en.htm).

34. انظر:

Stephan Keukeleire and Jennifer MacNaughtan, *The Foreign Policy of the European Union*, European Union Series (Palgrave Macmillan, February 7, 2008), pp. 47, 282.

35. انظر:

European Commission Technical Assistance Office for the West Bank and Gaza Strip, "Interim Association Agreement on Trade and Cooperation," October 21, 2009 (http://www.delwbg.ec.europa.eu/en/eu_and_palestine/ec_plo.htm).

36. انظر:

Europa, European Commission External Relations, "EC Assistance to the Palestinians" (http://eeas.europa.eu/occupied_palestinian_territory/cc_assistance/index_en.htm).

37. انظر:

European Commission, "*EC support to the Middle East peace process. Communication from the Commission to the Council and the European Parliament. COM (93) 458 final," September 29, 1993,* available at University of Pittsburg (http://aei.pitt.edu/ 4300/).

38. انظر:

Maria Gianniou, "The European Union's Involvement in the Israeli–Palestinian Conflict: An Active Paradigm of European Foreign Policy?" paper prepared for the European Consortium for Political Research 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Bilgi University, Istanbul, September 21–23, 2006 (http://www.jhubc.it/ecpr-istanbul/virtualpaperroom/045.pdf).

39. انظر:

EurLex, "Joint Action of 25 November 1996 Adopted by the Council on the Basis of Article J.3 of the Treaty on European Union in Relation to the Nomination of an EU Special Envoy for the Middle East Peace

Process," November 25, 1996 (http://eur-lex.europa.eu/smartapi/cgi/sga_doc?smartapi!celexapi!prod!CELEXnumdoc&lg=EN&numdoc=31996E0676&model=guichett).

40. انظر:

Rouba Al-Fattal, "The Foreign Policy of the EU in the Palestinian Territory," CEPS Working Document No. 328, May 2010.

41. Ibid.

42. انظر:

Commission of the European Communities, "EU–Palestinian Cooperation Beyond Disengagement: Towards a Two-state Solution," Communication From the Commission to the Council and the European Parliament (http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2005:0458:FIN:EN:PDF).

43. انظر:

David Gow and Conal Urquhart, "EU suspends aid to Palestinian Authority," *The Guardian*, April 11, 2006 (http://www.guardian.co.uk/world/2006/apr/11/eu.israel).

44. انظر:

European Union (EU), "Press Release: General Affairs and External Relations," Council of the European Union, Luxembourg June 18, 2007 (http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/gena/94804.pdf).

المصادر والمراجع

"Full Text: Barack Obama's Cairo Speech." *The Guardian*, June 4, 2009 (http://www.guardian.co.uk/world/2009/jun/04/barack-oba ma-keynote-speech-egypt).

Al-Fattal, Rouba. "The Foreign Policy of the EU in the Palestinian Territory." CEPS Working Document No. 328, May 2010.

Aymat, Esra Bulut (ed.) "European Involvement in the Arab–Israeli Conflict." Chaillot Paper no. 124, December 17, 2010.

Barber, Tony. "Protests Force EU to Drop Jerusalem Plan." *Financial Times*, December 8, 2009 (http://www.ft.com/intl/cms/s/0/340e 81a6-e408-11de-b2a9-00144feab49a.html#axzz1dCXfGXTr).

Bedein, David. "European Union Willing To Accept Hamas' Non-Recognition Of Israel" (http://www.israelbehindthenews.com/bin/content.cgi?ID=29 14&q=1).

Commission of the European Communities. "EU–Palestinian Cooperation Beyond Disengagement: Towards a Two-state Solution." Communication From the Commission to the Council and the European Parliament (http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2005:04 58:FIN:EN:PDF).

Council of the European Union. "Council Conclusions on Middle East Peace Process." 2951st External Relations Council Meeting, Luxembourg, June 15, 2009.

Daud, Abdulla, and Hanan Chehata. "European Public Perceptions of the Israel–Palestine Conflict," January 2011 (http://aljazeera.net/mritems/ streams/2011/3/15/1_1048050_1_51.pdf).

EurLex. "Joint Action of 25 November 1996 Adopted by the Council on the Basis of Article J.3 of the Treaty on European Union in Relation to the Nomination of an EU Special Envoy for the Middle East Peace Process," November 25, 1996 (http://eur-lex.europa.eu/smartapi/cgi/sga _doc?smartapi!celexapi!prod!CELEXnumdoc&lg=EN&numdoc=31996 E0676&model=guichett).

Europa. "EC Assistance to the Palestinians." European Commission External Relations (http://eeas.europa.eu/occupied_palestinian_territory/ec_assis tance/index_en.htm).

Europa. "EU Commissioner Georgieva Calls for an End to Evictions and House Demolitions," May 15, 2011 (http://europa.eu/rapid/press Releases Action.do?reference=IP/11/574&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en).

Europa. "EU Delegation to West Bank and Gaza Strip, Bilateral Trade." Accessed December 9, 2011 (http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/eu_west bank/trade_relation/bilateral_trade/index_en.htm).

European Commission Technical Assistance Office for the West Bank and Gaza Strip. "Interim Association Agreement on Trade and Cooperation," October 21, 2009 (http://www.delwbg.ec.europa.eu/en/eu_and_pales tine/ec_plo.htm).

European Commission. *"EC support to the Middle East peace process. Communication from the Commission to the Council and the European Parliament. COM (93) 458 final." September 29, 1993,* available at University of Pittsburg (http://aei.pitt. edu/4300/).

European Commission. "European Union Opens up its Market to Palestinian Exports," April 13, 2011 (http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=699&serie=415&langId=en).

European Commission. "External Cooperation Programmes: Occupied Palestinian Territory" (http://ec.europa.eu/europeaid/where/neighbour hood/country-cooperation/occupied_palestinian_territory/occupied-palestinian-territory_en.htm).

European Commission. "Occupied Palestinian Territory," June 8, 2010 (updated); (http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/countries/palestine/).

European Commission. "Statistics on Bilateral Trade with Israel." Directorate General for Trade, accessed November 8, 2011.

European Commission. "Statistics on Bilateral Trade with Occupied Palestinian Territories." Directorate General for Trade, accessed November 8, 2011.

European Commission. "Trade: Israel," accessed November 9, 2011 (http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/countries/israel/).

European Economic Community (EEC). "The Venice Declaration," June 13, 1980 (http://www.pij.org/details.php?id=938).

European Neighborhood and Partnership Instrument (ENPI). "Funding 2007–2013" (http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/0703_enpi_figures_en.pdf).

European Neighborhood and Partnership Instrument (ENPI). "Perceptions of the EU in the Occupied Palestinian Territory: Evolving Attitudes 2009–2010," May 4, 2011 (http://www.enpi-info.eu/files/interview/a21103013 ENPI_Palestine(EUpoll)en.v.1.pdf).

European Neighborhood and Partnership Instrument (ENPI). "Perceptions of the EU in the Occupied Palestinian Territory," December 15, 2010 (http://www.enpi-info.eu/files/interview/a110069%20ENPI%20Palestine(EU%20perceptions)en.v.6.pdf).

European Union (EU). "Annual report from the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy to the European Parliament," 2009 (http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/librairie/PDF/EN_PESC%202009_web.pdf).

European Union (EU). "Annual Report on Human Rights and Democracy in the World in 2010," 2011 (http://eeas.europa.eu/human_rights/docs/2011_hr_report_en.pdf), p. 100.

European Union (EU), A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy (Brussels: EU, December 12, 2003); (www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/78367.pdf.

European Union (EU). "Press Release: General Affairs and External Relations." Council of the European Union, Luxembourg June 18, 2007 (http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/gena/94804.pdf).

Gianniou, Maria. "The European Union's Involvement in the Israeli–Palestinian Conflict: An Active Paradigm of European Foreign Policy?" paper prepared for the European Consortium for Political Research 3rd Pan-European Conference on EU Politics, Bilgi University, Istanbul, September 21–23, 2006 (http://www.jhubc.it/ecpr-istanbul/virtual paperroom/045.pdf).

Gow, David, and Conal Urquhart. "EU suspends aid to Palestinian Authority." *The Guardian*, April 11, 2006 (http://www.guardian.co.uk/world/2006/apr/11/eu.israel).

Keukeleire, Stephan, and Jennifer MacNaughtan. *The Foreign Policy of the European Union*. European Union Series (Palgrave Macmillan, February 7, 2008).

Massad, Joseph. "The legacy of Jean-Paul Sartre." *Al-Ahram Weekly* Online, no. 623, January 30–February 5, 2003 (http://weekly.ahram.org.eg/2003/623/op33.htm)

Morin, Edgar. "Israël–Palestine: Le Cancer" (http://www.mleray.info/pages/Israel_Palestine_LE_CANCER-2931034.html).

Official Journal of the European Communities, September 13, 2003.

Saaf, Abdallah. "Violence Politique et Paix dans le Monde Arabe." Chaillot Paper no. 122, November 2, 2010 (http://www.iss.europa.eu/publications/chaillot-papers/"\t"_top).

Socialist International. "Rome Council," January 21–22, 1997 (http://www.socialistinternational.org/viewArticle.cfm?ArticleID=557).

Touval, Yonatan, and Sharon Pardo. "When Europe Spoke Out on the Mideast." *New York Times*, Opinion, June 8, 2010 (http://www.nytimes.com/2010/06/09/opinion/09iht-edpardo.html).

نبذة عن المحاضر

شغل **ألفارو دو فاسكونسيلوس** منصب رئيس معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS) منذ أيار/ مايو 2007. وعمل، قبل ذلك، رئيساً لمعهد الدراسات الدولية والاستراتيجية (IEEI) في لشبونة - الذي كان مؤسسه بالاشتراك - منذ عام 1981 ولغاية 2007، حيث أطلق عدداً من الشبكات؛ منها المنتدى الأوروبي-اللاتيني الأمريكي، ولجنة الدراسات الأوروبية-المتوسطية.

كما عمل مستشاراً خاصاً للحكومة البرتغالية في مجالي الشؤون الداخلية والدفاع، وله منشورات عدة حول السياسات الأوروبية والدولية. وقد ألف وشارك في تحرير العديد من الكتب، والمقالات، والتقارير، ولاسيما في مجالات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي والنظام العالمي، منها:

- *Portugal: A European Story*;
- *La PESC: Ouvrir l'Europe au Monde*;
- *The European Union, Mercosur and the New World Order*;
- *A European Strategy for the Mediterranean.*

كما شارك في الكتابة و/ أو في تحرير المؤلفات الآتية:

- *Chaillot Paper Partnerships for Effective Multilateralism: EU relations with Brazil, China, India and Russia*;
- *The EU and the World in 2009: European Perspectives on the New American Foreign Policy Agenda*;

- EUISS report: *The European Security Strategy 2003–2008: Building on Common Interests*;
- EUISS report: *Union for the Mediterranean: Building on the Barcelona Acquis*;
- *What Ambitions for European Defence in 2010*;
- *The Obama Moment: European and American perspectives*;
- *Quelle Défense Européenne en 2020?*

وللسيد فاسكونسيلوس نشاطات عدة، مثل إلقاء المحاضرات والتدريس في جامعات أوروبية وأمريكية، كما شارك في الكثير من المؤتمرات بصفة متحدّث ومتحدّث رئيسي. كما يعمل في المجالس التحريرية والاستشارية لعدد من الصحف الأوروبية ومعاهد أبحاث السياسات. كما يسهم بانتظام في الصحافة المكتوبة والتلفزيون والإذاعة في البرتغال، ويشارك كثيراً في الصحافة الأوروبية. كما تنشر مقالاته بالتزامن (عبر مؤسسة Project Syndicate) في الصحف في جميع أنحاء العالم. وقد حاز ألفارو دو فاسكونسيلوس وسام جوقة الشرف الفرنسي برتبة فارس، ووسام ريو برانكو البرازيلي برتبة قائد.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسـرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسـي الإسـرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسـر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شـرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصـراع العربي ـ الإسـرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصـرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليـم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صـراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشـر من سبتمبر: سـد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشـرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي

بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشـرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسـرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:

نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:

هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشـرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشـرق الأوسط وخارجه:
شـركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشـرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سـريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشـرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصـر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية:حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشـراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية
وقرب الانسحاب الأمريكي في 2011

د. أحمد شكارة

140. حماية الفضاء الإلكتروني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ريتشارد كلارك وروبرت نيك

141. التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة

بـول بيـرك

142. الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية

إسوار إس. براساد

143. الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

د. محمد الخشاني

144. السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج

أبرهارد زاندشنايدر

145. سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية

د. مليحة بنلي ألطون إيشيق

146. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور

147. العلاقات الهندية الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف

سجاد أشـرف

148. الديمقراطية في أمريكا اللاتينية

مارسيل فورتونا بياتو

149. التحديات والتحولات في العالم العربي

د. عبدالحق عزوزي

150. قراءة في الوضع الأمني في باكستان

سيد أطهر علي

151. أفغانستان: تحديات الانتقال إلى السلام

علي أحمد جلالي

152. مستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي

طارق رمضان

153. صراع العملات على الساحة الدولية

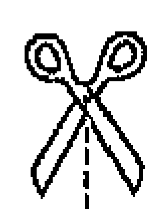
جون دريفيل

154. دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم

الدكتور محمد سعدي

155. الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

ألفارو دو فاسكونسيلوس



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .. ..المدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـــدولـة : ....

هـــاتـف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: .. ..)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-14-639-1

